

مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر

2015- 2000

Contribution of monetary policy and fiscal policy to the economic activity
represents the case of Algeria 2000-2015

بلقاسم لطيفة باحثة دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

وعياش زبير جامعة العربي بن مهيدي أم

الواقفي

Abstract :

The financial and monetary policy impact on the economic activity matter was and is currently still one of the most controversial subjects. It is getting a larger attention day after day, since the monetary and financial authorities nowadays apply in many countries of the world the coordination between both policies monetary and financial to affect the global economic variables and ensure the success and effectiveness of this coordination. Some arrangements and requirements must be met .The application of money and financial policies mixture contributes to increasing the economic activity by studying and determining the modalities by which both are applied, an thus underlining their objectives accordingly with the global economic goals and tools to be used in this process.

Key words: Monetary policy, Financial policy, Economic activity

ملخص:

كان ولازال موضوع تأثير السياسات النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المثيرة للجدل والتي تزداد أهمية يوما بعد آخر ذلك أن السلطات النقدية والمالية تلجأ في الوقت الحالي في كثير من دول العالم إلى اعتماد التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، في ظل وجود ترتيبات ومتطلبات لا بد من توافرها لضمان نجاح التنسيق وفعاليته. إن تطبيق مزيج بين السياستين النقدية والمالية يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي ذلك من خلال دراسة وتحديد الكيفيات التي يتم من خلالها تطبيق السياستين عن طريق رسم أهداف كل منهما بما يتماشى والأهداف الاقتصادية الكلية والأدوات الواجب استخدامها في ذلك.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، النشاط الاقتصادي.

إن تراجع فعالية إحدى السياستين النقدية أو المالية في التأثير على مجريات الاقتصاد الوطني و المساهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، أدى إلى التفكير في انتهاج أسلوب آخر يكون أكثر فعالية في وضع الحلول لمختلف الأزمات الاقتصادية سواء على المدى القصير أو الطويل، يعتمد هذا الأخير على التنسيق في تطبيق السياستين مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي كهدف أساسي، وهذا ما سندرجه في موضوعنا هذا من خلال الإشارة إلى علاقة السياستين النقدية و المالية بالنشاط الاقتصادي وكيفية مساهمة كلاهما فيه، ومن ثم تبين مدى مساهمة عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وفعالية ذلك على النشاط الاقتصادي وإدراج العوامل التي تساعد على تفعيل دور كلا السياستين في الوصول إلى الأهداف المرجوة والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكإسقاط واقعي حول موضوع الدراسة نستدل بواقع أثر السياسة النقدية و المالية على النشاط الاقتصادي الوطني خلال الفترة 2000-2015 واقتناع الحكومة أن زيادة الإنفاق الوطني سيكون له مساهمات إيجابية في زيادة النمو الاقتصادي.

1- إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في تحليل التغيرات الحادثة على مستوى

معدل النمو الاقتصادي الوطني وذلك على ضوء السياسات النقدية والمالية المنتهجة من طرف الدولة، وعلى هذا الأساس نحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهمت فعلا البرامج التنموية المطبقة في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني خلال الفترة 2000-2015؟ ويمكن أن نلخص ذلك في الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو شكل العلاقة بين السياسات النقدية والمالية والنشاط الاقتصادي؟
- 2- ما مدى نجاح السياسات النقدية والمالية المتبعة في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل؟

2- فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، انطلقنا من الفرضية

الرئيسية التي بنيت على أساس أن البرامج التنموية المطبقة في الجزائر ساهمت في تطوير النشاط الاقتصادي. هذه الفرضية الأخيرة سنحاول اختبار مدى صحتها بالاعتماد على الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- توجد علاقة طردية بين السياسات النقدية والمالية والنشاط الاقتصادي.

2- السياسات النقدية والمالية المطبقة في الجزائر نجحت في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على إحدى أهم متغيرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2015، مع الإشارة إلى النتائج المتوصل إليها وبعض المقترحات التي قد تساهم في الاستخدام الأمثل للسياسة النقدية والسياسة المالية بما يتماشى مع متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي الوطني.

4- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من خلال تأثير كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على متغيرات النشاط الاقتصادي، وبالتالي على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، هذا الأخير الذي يعكس الواقع الحقيقي للنشاط الاقتصادي من خلال استعراض كل من معدل النمو في قطاع المحروقات ومعدل النمو خارج قطاع المحروقات، وذلك لما لهذا المتغير الاقتصادي من دور رئيسي في التحليل الاقتصادي الكلي وفي تحديد مساهمة السياسة النقدية والمالية في مجريات الاقتصاد الوطني.

5- **منهجية الدراسة:** لتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد على بيانات وإحصائيات تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري ذات علاقة بهذه الدراسة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها. وذلك بعد التطرق إلى توضيح بعض المفاهيم الأساسية لكل من السياسات النقدية والمالية.

6- **خطة الدراسة:** سيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تقسيم دراستنا هذه إلى محورين أساسيين هما:

المحور النظري: والذي يهتم بإبراز مدى أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي،

المحور التطبيقي: يتمحور حول تسليط الضوء على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة 2000-2015 لنختتم في الأخير بالنتائج المتوصل إليها.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

1- علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي:

إن أساس هذه العلاقة هو تأثير النشاط الاقتصادي بالسياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تصب في مجملها حول تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وكما هو معروف أن

السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع في ظل معدل تضخم منخفض مع توازن ميزان المدفوعات، مستخدمة في ذلك السياسة النقدية التي بدورها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة تختلف من دولة إلى أخرى، فبالنسبة إلى الدول الصناعية فهي تقتصر على هدف واحد يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم¹ أما عن الدول العربية فهي تهدف إلى:²

✓ تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم،

✓ ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية،

✓ دعم السياسة الاقتصادية للدولة بما يحقق التوازن الداخلي والخارجي،

يقصد بالهدف الوسيط كل هدف من شأنه أن يكون سبيلا في حد ذاته لتحقيق هدف نهائي ويتمثل في: أهداف كمية (مجاميع الائتمان)، معدل الفائدة، معدل الصرف³.

أما عن الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها فهي تنقسم إلى قسمين أهداف نهائية تتمثل في النمو الاقتصادي، الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج، العدالة الاجتماعية وأهداف أخرى وسيطة تنقسم إلى استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار معدل الصرف.

تتوقف الإدارة الفعالة للسياسة النقدية على قدرتها في التأثير على تحديد حجم النشاط الاقتصادي و نطاقه ، حيث تعتبر آلية نقل آثار السياسة النقدية العملية التي تؤثر من خلالها قرارات السياسة النقدية على النتائج الاقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام و العمالة والتضخم حيث على العموم يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في هذه الآلية بحسب أسعار السوق المالية أو كميات السوق المالية تختلف الأهمية النسبية لكل قناة تبعا لعوامل عديدة بما فيها الخصائص الهيكلية ووضع النمو في الأسواق المالية و الأدوات المتاحة للسياسة النقدية والموقف المالي ودرجة انفتاح الاقتصاد⁴.

✓ قنوات انتقال السياسة النقدية:

يتم انتقال السياسة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات هي سعر الصرف وسعر الفائدة والمجمعات النقدية:

● **سعر الفائدة:** الذي تعمل السلطات النقدية على استقراره ذلك أن من شأنه أن يسهم في إثراء التوقعات الإيجابية الفاعلة بين المستثمرين والمودعين كونه يعتبر أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار⁵.

من مهام البنك المركزي المحافظة على أموال المودعين واستخدامها لأغراض الاستثمار الذي له دور كبير في النهوض بالنشاط الاقتصادي من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا ما زاد من أهمية هذه القناة.

● **سعر الصرف:** يعمل البنك المركزي على المحافظة على القيمة الخارجية للعملة المحلية نظرا لكونه مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للدولة⁶.

إن استقرار سعر الصرف ضروري في استقرار التعامل، لأن ارتفاعه يسبب أضرارا بالصناعات التي تعتمد على التصدير، ذلك أن ارتفاع سعر الصرف سيؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار الصادرات ومن ثم ضعف قدرتها على التنافس في السوق العالمية⁷.

● **المجمعات النقدية:** يعتبر تثبيت معدل النمو في الكتلة النقدية أمرا ضروريا ليتناسب مع معدل نمو الاقتصاد، وقد بدأت الدول في تحديد النسبة المناسبة لنمو النقد باعتباره وسيطا مهما في التوازن النقدي، حيث تبلغ نسبة معدل النمو الثابت للكتلة النقدي عموما من 3% إلى 5%⁸.

2- علاقة السياسة المالية بالنشاط الاقتصادي:

استمر الجدل القائم حول الدور الملائم للسياسة المالية في تسيير الدورة الاقتصادية لسنوات عديدة في حين تدعو مدرسة فكرية إلى استخدام الضرائب والتحويلات والإنفاق بصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي، لاسيما وأن هذه التقلبات الاقتصادية ترجع أساسا لاختلال توازن الأسواق وليس نتيجة التفاعل مع التغيرات في العوامل الأساسية كالإنتاجية، ويرى آخرون أن تداير السياسة المالية العامة تتسم عموما بعدم الفعالية كونها تنفذ في الوقت غير المناسب، أو أنها تسبب تشوهات ضارة بالاقتصاد⁹.

تمثل العلاقة بين السياسة المالية والنشاط الاقتصادي لأي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي في الحصول على الإيرادات العامة من المصادر المختلفة والموارد المتوفرة الهدف منها هو توليد الإيرادات وإعادة توزيعها في شكل إنفاق حكومي¹⁰، حيث تتطلع الحكومات إلى تحقيق فائض ناتج عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة أو على الأقل، تحقيق تساوي فيما بينهما على أن لا تجد السلطات المالية نفسها في حالة عجز حكومي، وبالتالي تلجأ إلى أطراف عديدة لسد هذا العجز، كالإفراض العام أو التحويل عن طريق الإصدار النقدي، وهذا ما يجعل السلطات المالية تقدر إيراداتها ونفقاتها السنوية وفقا لمعلومات وإحصائيات معينة، وواقعية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التطورات الاقتصادية حتى يتسنى لها تطبيق سياسة مالية فعالة وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي وكذا مواجهة الأزمات الاقتصادية المتوقعة.

3- متطلبات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

هناك ترتيبات مؤسسية لا بد من توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية تتمثل فيما يلي:

11

- استقلالية البنك المركزي،
 - وضع ضوابط على إقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز في الميزانية،
 - الحد من التعارض بين السياسة النقدية والمالية،
 - وضع تدابير من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الميزانية العامة.
- لا يخفى أن قوة استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته تكتسب قدرا عاليا من الديمومة تناسب ودرجة التنسيق والتشاور مع السلطات الأخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ أهداف الاستقرار الكلي وتقوية نشاطات التنمية الاقتصادية الذي تتطلع إليه السياسة النقدية والسياسة المالية إلى حد ما¹²، يكون من شأنها حقن الاقتصاد بجرعات منشطة من النقود لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال وفي نفس السياق دعا كينز إلى تخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، وتخفيض معدل الضرائب ليرتفع الربح الصافي فيزيد الحافز على الاستثمار كما دعا إلى زيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة لاستيعاب الأعداد العاطلة عن العمل وإحداث دخول نقدية ليتسنى زيادة حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز في الميزانية العامة يمول بواسطة المصرف المركزي عن طريق طبع النقود اللازمة لتغطية هذه الزيادة في النفقات العامة وأن هذه النفقات ستكون مفيدة مادامت تقترن بزيادة في مستوى التوظيف والدخل والناتج الوطني¹³.

✓ **تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية:** كثيرا ما تطبق السلطات المالية والنقدية إجراءات وترتيبات للحد من ظاهرة اقتصادية معينة كالتضخم أو الكساد أو البطالة مثلا، وقصد تفعيل دور كل من السياستين النقدية والمالية لا بد أن يكون استخدام أدوات كل منهما بشكل مزدوج وبمقدار معين قصد تعزيز التنسيق بين أهداف السياستين والوصول إلى التعديلات اللازمة في الاقتصاد بأقل أخطار ممكنة.

عادة ما تنظر الحكومات للمدى البعيد ولا ينصب الاهتمام كثيرا على المدى القصير ولذلك فهي تسعى لرفع معدلات النمو المستقبلية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحول هيكل الطلب الكلي لصالح الاستثمار، ورفع هذا الأخير فما على الحكومة إلا عن طريق تزواج السياستين (تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية) من خلال تبني سياسة مالية انكماشية ونقدية توسعية على أن توازن بين مساوئ انخفاض الاستثمار العام ومزايا ارتفاع الاستثمار الخاص¹⁴.

4- محددات التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

نظرا لوجود تعارض في تحقيق أهداف السياستين النقدية والمالية، قدم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعريفا ينصرف مضمونه إلى أن التنسيق هو ذلك التفاهم الذي لا بد أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومستشاري السياسة المالية العامة ومسؤولي البنوك المركزية أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وهذا نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يستخدمونه من أدوات مختلفة للسياسة وينبغي للقائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف و المخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها ويجب أن تتبادل سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية¹⁵.

يمكن القول أن المقصود بالتنسيق ليس بالضرورة أن تكون كل من السياسة النقدية والمالية متلازمتين توسعا وانكماشيا، إنما هو تركيب ما للسياسة العامة، يتضمن سياسة مالية انكماشية مثلا و سياسة نقدية توسعية أو العكس. وفي حالة انفصال كل من السلطات النقدية والمالية عن بعضهما وقت وضع السياسات تبعا لأهداف كل منهما، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعارض عند تنفيذ هذه السياسات بما يؤثر على تحقيق الأهداف في النهاية¹⁶.

من بين أهم محددات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية نظام سعر الصرف المطبق (سعر الصرف مرن أو ثابت) ودرجة تطور وعمق الأسواق المالية، وكلاهما يلعب دورا مهما في تحديد شكل التنسيق بين السياستين¹⁷، ذلك أنه في حالة اقتصاد صغير يتمتع بحرية انتقال رؤوس الأموال تلعب فيه السياسة المالية دورا مهما وتكون أكثر فعالية في التأثير على الطلب الكلي، في حين أنه في ظل نظام سعر صرف مرن يسهل تطبيق السياسة النقدية وتكون في هذه الحالة أكثر فعالية من السياسة المالية، أما عن درجة وعمق الأسواق المالية المحلية كونها أحد المحددات الأساسية للتنسيق بين السياستين يتوقف ذلك حسب وجود أسواق محلية لتداول الأوراق الحكومية، وسوق ثانوية لتداول الأوراق المالية وحسب مدى تطور الأسواق المالية حيث كلما كانت الأسواق المالية متطورة زاد وعي الدول في التنسيق أكثر بين السياستين النقدية والمالية.

وفي ذات السياق يمكن القول أن مدى فاعلية أداء كل من السياستين على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال، إذ ينبغي لهذه السياسات أن تتجه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وأن تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد¹⁸.

5- عوامل تفعيل دور السياستين النقدية والمالية:

إن السياسات النقدية والمالية بأدواتهما المختلفة، ملزمة بتحقيق التوازنات الاقتصادية- الداخلية والخارجية - بالإضافة إلى تحقيق أهدافها الأخرى لاسيما النمو الاقتصادي، ما يتطلب درجة عالية من التنسيق لبلوغ ذلك¹⁹، وتوجد عوامل لا بد من توافرها لغرض تفعيل أداء السياسات النقدية والمالية يمكن إدراجها في النقاط التالية:

✓ تعزيز نطاق رقابة البنك المركزي على النشاط الاقتصادي:

تتم عملية مراقبة البنك المركزي على النشاط الاقتصادي من خلال العمل على التدقيق في المعلومات التي تتعلق بالقطاع المصرفي والتي لها تأثيرات مباشرة على الاتجاهات الكلية والتي توضح اتجاه سير الاقتصاد فيما إذا كان متجها نحو الركود أو إذا كان في حالة تضخمية حيث كلما زاد تنسيق السلطات الوطنية المعنية لنشاطاتها الرقابية، تزداد درجة فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية.

تجدر الإشارة هنا إلى مسألة أثارت قدرا كثيرا من الجدل حول اثر تطبيق أتفاق بازل الجديد على تعميق التقلبات الاقتصادية حيث يذهب البعض إلى أن مزيدا من الاعتماد على السوق لتقدير مخاطر الإقراض يؤدي إلى زيادة موجات التفاؤل مع فترات الانتعاش وبالتالي تقليل حجم المخاطر المتوقعة وبالتالي تميل البنوك على التوسع في النشاط الاقتصادي نظرا لنقص تكلفة الإقراض والعكس أي التضيق في النشاط الاقتصادي نظرا لزيادة موجات التشاؤم في فترات الانكماش وبالتالي زيادة حجم المخاطر المتوقعة وارتفاع تكلفة الإقراض²⁰، وبالتالي يتدخل البنك المركزي لضمان فاعلية كل من السياستين النقدية والمالية عن طريق الرقابة المستمر حتى يؤثر في النشاط الاقتصادي على النحو المشار إليه ليمارس إجراءات مالية ونقدية من شأنها التحكم في التقلبات الاقتصادية في الوقت المناسب.

وتتم عملية الرقابة على التدفقات النقدية بواسطة نظام صارم وصلب للأجور ونظام إداري للأسعار، ونظام إداري لمعدلات الفائدة وهي كلها عوامل تتحدد بطريقة خارجية بالنسبة لنظام القيمة ولم يكن لها دور يذكر في التأثير على السلوك الاقتصادي ولم تشكل متغيرات سلوكية في المؤسسات العمومية بل وظيفتها الأساسية تتمثل في استعمالها لضرورات الرقابة على التدفقات النقدية²¹.

✓ القدرة على القيام بتنبؤات اقتصادية:

قصد صياغة سياسة نقدية وسياسة مالية فعالة في النشاط الاقتصادي كان لزاما على السلطات النقدية والمالية تحليل الأوضاع الاقتصادية الراهنة والتنبؤ بالنشاط الاقتصادي من خلال استخدام مقاييس وأدوات تساهم في اتخاذ القرار ووضع سياسات نقدية ومالية تتماشى مع الوضع الاقتصادي ومن بينها مؤشرات الحيطنة الكلية.

تستخدم هذه المؤشرات لتقييم سلامة القطاع المالي، تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثير بالأزمات المالية والاقتصادية وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر (Early Warnin System (EWS في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر²².

تعتمد مؤشرات الحيطنة الجزئية على ستة مؤشرات تجميعية أساسية هي ما يعرف بإطار (CAMELS) هي: كفاية رأس المال (Capital Adequacy) جودة الأصول (Assets Quality)، الربحية والإيرادات (Management Soundness)، التمويل والسيولة (Earning)، سلامة الإدارة (Liquidity) والحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to Market Risk) ويضاف إليها مؤشرات خاصة بالسوق وهي لا تدخل ضمن إطار (CAMELS).

أما بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي من بينها: بيانات النمو الكلية والنمو في القطاعات اتجاهات ميزان المدفوعات، مستوى التضخم ودرجة تقلبه، أسعار الفائدة والصرف ونمو الائتمان وتغير أسعار الأوراق المالية والعقارات، وقابلية الأنظمة المالية للإصابة بعدوى الأزمات²³.

وكل هذه المؤشرات تؤثر في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسات تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي بدورها تؤثر في النشاط الاقتصادي وفي مدى تحقيق الأهداف المسطرة والأدوات المستخدمة في ذلك، والمزيج المناسب بين السياسة النقدية والمالية.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تميزت الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2015 بتطبيق برامج اقتصادية كان الهدف الأساسي منها دعم النشاط الاقتصادي الوطني ومن هذا المنطلق نحاول إبراز مدى استفادة هذا الأخير من هذه البرامج، بناء على دراسة وتحليل مؤشر اقتصادي مهم ويعتبر هدفا أساسيا تسعى السلطات النقدية إلى تحسينه، فهل نجحت فعلا هذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي؟

1 - تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004:

تزامنت هذه الفترة مع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الحكومة من سنة 2000 إلى 2004 ويبدو جليا من خلال الجدول أسفله تطور معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، حيث سجل معدل النمو الإجمالي الحقيقي أعلى نسبة له سنة 2003 بقيمة 6,9%، في حين سجل معدل النمو في قطاع المحروقات أعلى نسبة له سنة 2003 والتي قدرت بـ 8,8%، أما عن معدل النمو خارج قطاع المحروقات فقد سجل في المتوسط حوالي 5,5% خلال الفترة 2000-2004 وهو معدل مقبول إذا ما تم مقارنته بمعدل النمو الإجمالي

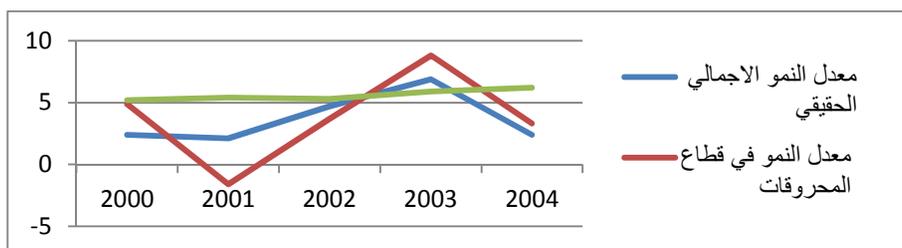
جدول رقم (1) تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004

الوحدة: % سنويا

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الإجمالي الحقيقي	2,4	2,1	4,7	6,9	5,2
معدل النمو في قطاع المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5,2	5,4	5,3	5,9	6,2

Source :Banque d'Algérie : annexe rapport annuel 2004 , p 163 .

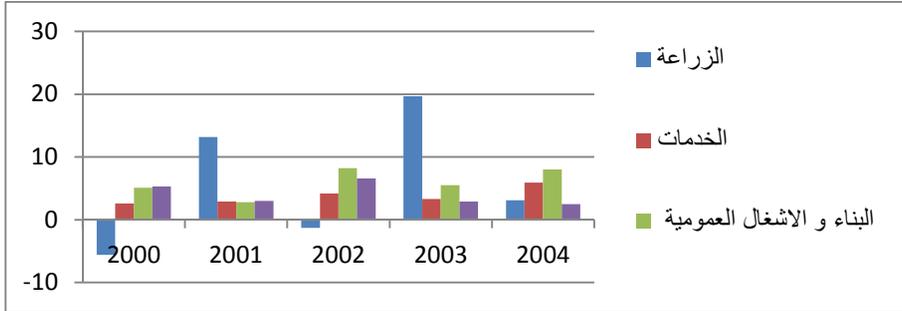
الشكل (1) تطور النمو الاقتصادي 2000-2004



المصدر: إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (1)

أما عم مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004
فيمكن إدراجها في الشكل الموالي:

الشكل (2) تطور نمو قطاعات النشاط الاقتصادي 2000-2004



إعداد الباحثين بالاعتماد على: Banque d'Algérie: annexe rapport annuel 2004, p 163

كما هو موضح من خلال الشكل رقم (2) هناك تذبذب واضح في معدل نمو القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2004، أين سجل أدنى قيمة له سنة 2000 قدرها -5% على الرغم من حجم الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع خصوصا مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ليعاود الارتفاع من جديد ويسجل قفزة نوعية سنة 2003 بنسبة قدرها 19,7 % وهو ما يعكس نجاح السياسة المطبقة من جهة و ملائمة الظروف المناخية من جهة أخرى ، ليعاود الانخفاض من جديد سنة 2004 فيسجل 3,1 %، ويمكن إرجاع ذلك لسوء الاستغلال الأمثل للمخصصات المالية .

وفيما يخص قطاع الخدمات الذي يعتبر بمثابة المسيطر على النمو الاقتصادي، فقد شهد معدل نمو متزايد سواء من جانب الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة بمتوسط قدره 2,66 % و 4,8 % على التوالي، قطاع البناء والأشغال العمومية سجل هو الآخر ارتفاع ملحوظ في معدل النمو الخاص به وصل إلى 8 % سنة 2004 بعد أن كان قد سجل 5,1 % سنة 2000 ويرجع ذلك إلى حجم الإنفاق العام الذي خصصه برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا القطاع على وجه الخصوص، والذي أخذ حصة الأسد من إجمالي المخصصات المالية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما عن معدل نمو صناعات القطاع الخاص فقد سجل في المتوسط 4%، ويعتبر نمو معتبر بالاستناد إلى ما خصص له من إنفاق عام طيلة الفترة 2000-2004، على الرغم من عدم منح الدولة الكثير من الدعم لهذا القطاع مقارنة بقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى.

2- تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009

بعد أن اتبعت الحكومة مخططا لدعم الإنعاش و الذي دام أربع سنوات بداية من سنة 2000 تابعت ذلك ببرنامج تكميلي لدعم النمو دام هو الآخر 4 سنوات بداية من 2005 إلى غاية 2009، عرف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضا خلال هذه الفترة أين سجل في المتوسط 3%، تزامنت هذه الفترة مع الأزمة المالية العالمية أين عرفت أسعار المحروقات انخفاضا كبيرا أثر على معدلات النمو في قطاع المحروقات، التي سجلت هي الأخرى انخفاضا متتاليا، سجلت قيمة سالبة قدرها -6,0% سنة 2009 بعكس معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي عرف ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة و بلغ ذروته سنة 2009 بنسبة قدرها 9,3% ليبين بذلك نجاح البرنامج التكميلي لدعم النمو على النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .

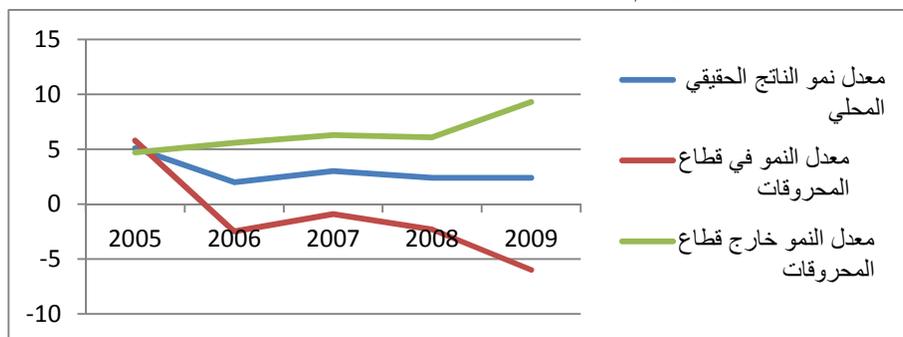
جدول رقم(2) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: % سنويا

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2,0	3,0	2,4	2,4
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-6,0
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3

Source : Banque d'Algérie : annexe rapport annuel 2009 p 203

الشكل رقم (3) تطور النمو الاقتصادي 2005-2009



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يمكن الوصول إلى أنه بالرغم من جهود الدولة من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي، من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي أظهر نتائجه على معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 إلى 2009، إلا أن

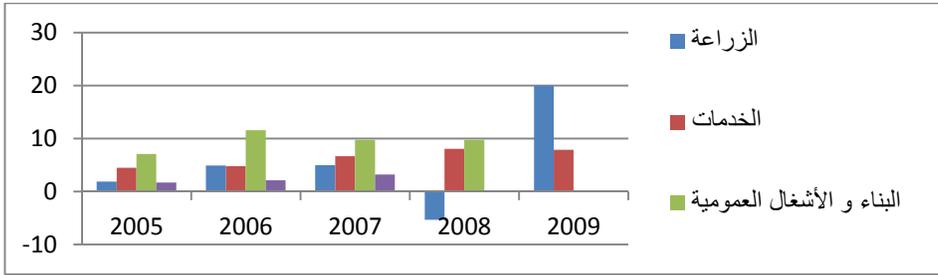
مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2015

انخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات كان لها تأثير سلبي كبير على معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك بسبب التدهور الذي عرفته أسعار المحروقات على المستوى العالمي والتي كان لها أثر على الاقتصاد الوطني.

استمر الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام المسجل في الربع الأخير من سنة 2008 إلى غاية الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009 بنحو 54 دولار أمريكي²⁴، واستمر تأثير ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني وبالتالي على النمو الاقتصادي.

أما عن مساهمة البرنامج التكميلي لدعم النمو في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خلال نفس الفترة سندرجهما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4) تطور نمو قطاعات النشاط الاقتصادي 2005-2009



إعداد الباحثين بالاعتماد على: Banque d'Algérie : annexe rapport annuel 2009 , p 203

كما هو موضح من خلال الشكل أعلاه فقد عرف معدل نمو القطاع الزراعي تطورا وصل إلى نسبة قدرها 20% سنة 2009 بعد أن حقق قيمة سالبة سنة 2008 تقدر بـ -5,3% إلا أنه يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل المناخية وكذا الجفاف، ليكون قد سجل ما مقداره 5,3% في المتوسط وتعتبر هذه النسبة محتشمة مقارنة بالنفقات العامة المخصصة لهذا القطاع.

أما عن قطاع الخدمات الذي سجل في المتوسط معدل نمو قدره 7% خارج الإدارات العامة و5,6% في الإدارات العامة، ويعتبر عامل مهم من بين عوامل تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، وذلك بفضل المخصصات المالية المخصصة لهذا القطاع من جهة ومن جهة أخرى فهو يعكس نجاح السياسة المالية في تطوير هذا القطاع والتسهيلات المقدمة له.

قطاع البناء والأشغال العمومية عكس من جهته نجاح السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال معدل النمو الذي حققه هذا القطاع والذي قدر بـ 9,4% في المتوسط،

والجدير بالذكر أنه يعتبر بذلك أهم قطاع ساهم في تطور النمو الاقتصادي والنمو خارج قطاع المحروقات، ويرجع ذلك لارتفاع حصة النفقات العامة الموجهة لهذا القطاع. وفيما يخص الصناعات الخاصة بالقطاع الخاص فقد عرف نموًا بطيئًا وصل إلى 3,2% سنة 2007 بالرغم من سياسة البرنامج التكميلي لدعم النمو في تشجيع النمو في هذا القطاع، إلا أنه سجل نموًا بطيئًا.

3- تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015

تميزت هذه المرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، بتأثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، الذي أدى إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي الوطني وتذبذبها خلال الفترة، حيث حقق معدل نمو إجمالي المحلي أعلى مستوى له سنة 2015 نسبة 3,9%، وسجل في المتوسط نسبة قدرها 3,4%.

جدول رقم(3) تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: % سنويا

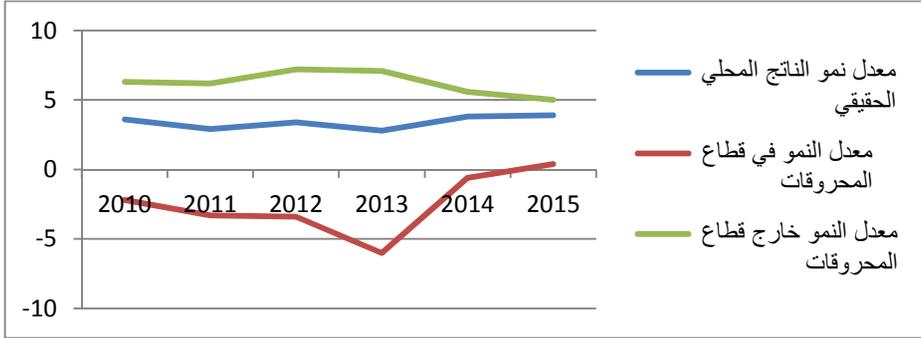
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3,9	3,8	2,8	3,4	2,9	3,6	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
0,4	-0,6	-6,0	-3,4	-3,3	-2,2	معدل النمو في قطاع المحروقات
5,0	5,6	7,1	7,2	6,2	6,3	معدل النمو خارج قطاع المحروقات

Source : Banque d'Algérie : annexe rapport annuel 2014- p 151, annexe rapport annuel 2015, p 114

شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي الوطني بمعدل نمو قدره 3,8% مقابل 2,8 % سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج قطاع المحروقات، بالفعل يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 ب 5,6، أي بتراجع قدره 1,5 نقطة مئوية مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و 2013 (7,2 و 7,1)²⁵.

ويمكن توضيح تطور النمو الاقتصادي الوطني خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو في الشكل التالي:

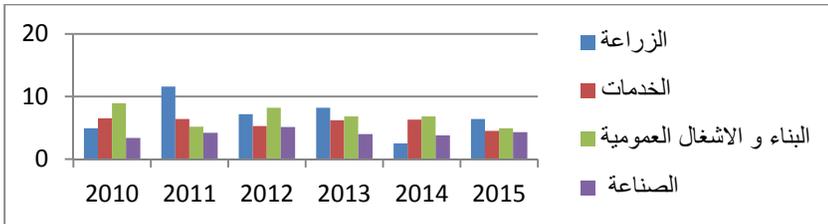
الشكل رقم (5) تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015



إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3)

وسندرج في الشكل الموالي نمو قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني طيلة فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو:

الشكل رقم(6) تطور نمو قطاعات النشاط الاقتصادي 2010-2015



إعداد الباحثين بالاعتماد على: Banque d'Algérie : annexe rapport annuel 2014- p

151, annexe rapport annuel 2015, p 114.

بالنسبة لقطاع الزراعة الذي عرف نموا لا بأس به طيلة الفترة 2010-2015، بفضل الدعم المالي المخصص لهذا القطاع إلا أن المخصصات المالية وحدها غير كافية، إذ لا بد من وضع استراتيجيات وخطط دقيقة تضمن دفع النمو فيه، مع العلم أن هذا القطاع تظل تحكمه الظروف المناخية السائدة. عرف النمو في قطاع الخدمات تطورا واضحا طيلة فترة 2000-2015 ليكون قد عكس بذلك نجاح السياسة النقدية والسياسة المالية في تحسين الخدمات العمومية كهدف أساسي من بين أهداف البرنامج الحماسي للنمو.

شهد معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية تذبذبا خلال الفترة 2000-2015، حقق فيها أعلى نسبة له سنة 2010 تزامن ذلك مع بداية البرنامج الحماسي وصل إلى 8,9% حقق بعدها معدلات نمو منخفضة وأخرى مرتفعة، تعكس على العموم فعالية الإنفاق المالي المخصص لهذا القطاع من أجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه بمقارنة هذه النتائج المتوصل إليها بما تم

تخصيصه لهذا القطاع يتبين أن الاستثمار العام لا يزال يحقق نتائج محتشمة نظرا للعوائق التي يشهدها هذا الأخير.

معدل نمو قطاع الصناعة تميز بالتذبذب، حقق في المتوسط حوالي 4,1% إذا ما قورنت بمعدل النمو المحقق خلال فترة الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، نجد أن هذا القطاع في تحس لكنه هش.

بناء على ما سبق ما يمكن ملاحظته طيلة الفترة 2000-2015، أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عرف عدة تذبذبات بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث بلغ في المتوسط حوالي 4,26% خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي ليعرف بعدها انخفاضا قدر بـ 1,98% خلال فترة برنامج دعم النمو التكميلي أين سجل في المتوسط 2,98%، ثم عرف بعدها ارتفاع ضئيل أين سجل 3,4% في المتوسط تزامن وفترة البرنامج التكميلي لتوطيد النمو، ما يمكن استخلاصه من خلال هذه النسب نجد أن التأثير في النشاط الاقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية المتبعة تتم على المدى الطويل وأن تأثير هذه البرامج على المدى القصير تكون ضئيلة مقارنة بالنتائج المحصلة على المدى الطويل.

خاتمة:

بناء على ما سبق نستنتج أن المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي تأتي أساسا من فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وحسن الانسجام في وضع الأهداف لكل سياسة منهما، وضمان تحقيق هذه الأهداف بأقل تعارض بينهما من أجل الوصول إلى النتائج المتوقعة، انطلقت الجزائر من وجهة نظر كينزية مفادها أن التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تنشيط النشاط الاقتصادي، وفيما يخص مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم تظهر نتائج تطبيقه جليا على نمو إجمالي الناتج المحلي ولم يؤثر إيجابا عليه، نظرا لقصر فترة البرنامج من جهة ومن جهة أخرى ضعف الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، وبالتالي أثر ذلك على نجاح هذا البرنامج، في حين تزامن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مع الأزمة المالية العالمية حيث أثر ذلك سلبا على معدل نمو الناتج المحلي، بالرغم من تكاثف جهود الدولة في تغطية الانخفاض الحاصل، أما خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو فقد عرف معدل النمو الحقيقي مستويات نمو ضئيلة كان السبب الرئيسي في ذلك تراجع نمو قطاع المحروقات، وذلك راجع إلى انخفاض الطلب العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وعلى هذا الأساس كان لزاما على الجزائر تفعيل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من أجل التأثير في مجريات النشاط الاقتصادي وإلزامية التوفيق بين أهداف كل من السياستين.

- في حين أنه وبعد التطرق في المحور النظري إلى السياسات النقدية والمالية وما لها من دور جد مهم في تفعيل النشاط الاقتصادي وبعد تحليل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

- توجد علاقة طردية بين السياسات النقدية والمالية والنشاط الاقتصادي على المدى القصير، وذلك استنادا إلى النتائج التي أظهرها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يدل على صحة الفرضية الأولى،

- في ظل تحسن الإيرادات العامة التي تتركز بصورة رئيسية على الإيرادات البترولية، تمكنت السياسات النقدية والمالية المنتهجة من التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بصورة إيجابية، وذلك على المدى الطويل، وهي تعكس صحة الفرضية الثانية،

- استعاد النشاط الاقتصادي انتعاشه بفعل تأثير السياسات النقدية والمالية المطبقة طيلة الفترة 2000-2015 خاصة في مجال التوسع في منح الائتمان وكذا تدابير الإنفاق العام حيث سمح ذلك بتحسين وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، ويعتبر ذلك بمثابة تأكيد على صحة الفرضية الرئيسية، لكن يتحقق ذلك على المدى الطويل.

- محدودية تأثير البرامج التنموية المطبقة مقارنة بالجهود المبذولة.

- عرف النمو خارج قطاع المحروقات أداء قوي مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك بفعل كل من السياسات النقدية والمالية المحفزة.

المقترحات:

في إطار ضمان فعالية السياسات النقدية والمالية في تطوير النمو الاقتصادي، وجب القيام ببعض التدابير والتي نذكر من بينها ما يلي:

- من أجل زيادة النمو الاقتصادي لابد من توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، بما يحقق النمو المراد الوصول إليه من جهة ومن جهة أخرى تسخير كل الإمكانيات المعنوية والهياكل البشرية الكفؤة التي يسند إليها مهام تسيير قطاعات النشاط الاقتصادي بأنواعها،

- من أجل ضمان التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي الوطني، وجب العمل على التنسيق بين أدوات السياسات النقدية والمالية وتفاذي التضارب في أهداف كل منهما،

- تفعيل الدور الرقابي ومتابعة السير الحسن لكل الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في إطار تطبيق السياسات النقدية والمالية.

في الأخير يمكن القول أن التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني مرتبط بتفعيل التنسيق بين أدوات وأهداف السياسات النقدية والمالية، وتوفير التسهيلات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتفعيل دور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

هوامش وإحالات

¹: صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية، العدد 04، 2013، ص 58.

²: صاري علي، نفس المرجع، ص 58.

³: نصبة مسعودة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 33 جانفي 2014، ص 212.

⁴: صديقي مليكة، بن علي عبد الغاني، السياسات النقدية والمالية عقب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 01 2010، ص 88.

⁵: Ludovic Comeau, Cadre Générale de la politique Monétaire ,conférence sur la politique Monétaire face aux défis de la croissance, Karibe, Réition-ville Haïti, Le 08 et 09 aout 2014,p13.

⁶: Ludovic Comeau, idem ,p 13.

⁷: وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين النقد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر والتوزيع 2011، ص 191.

⁸: وليد مصطفى شاويش، المرجع السابق، ص 194.

⁹: صديقي مليكة، علي عبد الغاني، السياسات النقدية و المالية عقب الأزمة المالية العالمية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 01 2010، ص 91.

¹⁰: Chiha Khemici, La fiscalité comme levier de développement économique dans les pays en développement :cas de l'Algérie ,Revue Algérienne de la mondialisation et des politiques économique, N°03, 2012, p 33 .

¹¹: محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 3، جوان 2012، ص 272 .

¹²: مظهر محمد صالح قاسم، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم و أسعار الصرف، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني 2011، ص 04.

¹³: الطيب خليح، وسائل زيادة المعروض النقدي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 32 ديسمبر 2009، المجلد ب، ص 268.

¹⁴: البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية و النقدية على النمو و الاستخدام في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 14.

- 15: محمد بلعدي، مرجع سابق ، ص 266.
- 16: درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2005/2006، ص 280.
- 17: بهاء الدين طويل ، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2015، ص 74.
- 18: أحمد حسين الهيقي، أوس فخر الدين أيوب ، دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04 ، العدد 08 ، 2012 ، ص 17 .
- 19: بهاء الدين طويل ، دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان 2012 جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 242.
- 20: بوراس أحمد، عمياش زبير ، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جوان 2007 جامعة منتوري قسنطينة 2007، ص 176.
- 21: لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد المركز واقتصاد السوق - نظرة تقييمية - الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص 54.
- 22: هشام طراد خوجة، بن ثابت علي، النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية كطرف في النموذج البديل لإدارة وسلامة المنظومة المصرفية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 35/34، مارس 2014، ص 176.
- 23: مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث عدد 06 /2008 ، ص 120.
- 24: « Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers au premier trimestre 2009 »juillet 2009 , p2 . :http://www.mf.gov.dz/، Date de consultation 06 /12 /2016
- 25: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015 ، ص 04.